

عليها بأمر العموم لا بخصوص مادة ولا شخص ولا أمة ولا صنف من الناس، ويطبّقون من بعد ذلك الكليّ على الخارجيّات وأيضا يقيسون الأمور على أشباهها وأمثالها بما اعتاهوه من القياس فلا تزال أحكامهم وأنظارهم كلها في الذهن ولا تصير إلى المطابقة إلّا بعد الفراغ من البحث والنظر، ولا تصير بالجملة إلى المطابقة وإنّما يتفرع ما في الخارج عمّا في الذهن من ذلك» (ص ٥٤٢) .

عند هذا الحدّ من الاستنطاق الجدليّ يتيسر لنا التماس الرّكيزة المبدئية التي تجمعت في صلبها خصائص الاختبارية في منهج البحث وطرق الاستقصاء داخل شبكة النسيج المعرفيّ في الفكر العربيّ، وهي في الحقيقة ثمرة أصولية تولدت عن رؤية تجريبية تتحرى موضوعية البحث ومعقوليّة التّشريح، هذه الرّكيزة بدت لنا متجسدة في تواتر الطرح اللغويّ ضمن حقول التقصيّ الأصولي، فليس من مقدمة أو خطبة صدر بها أعلام النّظر النقديّ مصنّفاتهم على نهج الفكر الأصوليّ إلّا وهي متضمنة للإشكال اللسانيّ بغية تحسس نوااميس الظاهرة اللغويّة من حيث هي أداة المعرفة وموضوع لها في نفس الوقت .

وهكذا لم تنفك تزدوج في المقدمات الأصوليّة وظيفتان لسانيّتان : وظيفة الأداء الإبلاغي ووظيفة الحديث باللغة عن اللغة ، وعن الوظيفتين تتولد وظيفة نوعيّة هي الكلام باللغة عن تفكير العقل في اللغة . بل إنّ هذه المقدمات قد اختزنّت لنا أرقى درجات التنظير الموضوعي في شأن الظاهرة اللسانية فأصبحت تملأنا بالرؤية الجامعة بين الاختبار والشّمول .

وقد لا تستوقفك استهلالات اللغويين أنفسهم بطرح القضية